المحاضرة التاسعة: نظرية سعر الصرف

1-مفهوم سعر الصرف و عملية الصرف:

للوقوف على مفهوم سعر الصرف الأجنبي يتوجب تحديد معنى الصرف الأجنبي Foreign Exchange اصلاحا فهو يحمل أكثر من معنى فمرة يشير إلى النقد الأجنبي، و أخرى يقصد به عملية تبادل النقود الأجنبية أو أنه يعبر عن المعنيين في آن واحد، و في ضوء ذلك فإن سعر الصرف الأجنبي يعني سعر وحدة النقد الأجنبي بدلالة العملة المحلية، أو سعر النقد المحلي للنقد الأجنبي و هو قيمة العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية، فسعر الصرف هو سعر العملات الأجنبية يحدده العرض و الطلب في سوق الصرف، و أسعار الصرف لا غنى عنها طالما بقيت الحاجة قائمة للعلاقات الاقتصادية الدولية.[1]

عملية الصرف هي تلك العملية التي بواسطتها يمكن الحصول في بلد ما مقابل عملة ذلك البلد على وسائل تسوية صالحة في الخارج، أي عملية الصرف هي عملية تبادل عملتين وطنيتين مختلفتين "بمعدل صرف" الذي هو سعر العملة معبر عنه بإحدى الطريقتين:

- **التسعيرة المباشرة:** و هي عدد وحدات العملات الأجنبية الذي تستطيع أن تشتريه وحدة واحدة من العملة الوطنية، أي القاعدة تكون بالعملة الوطنية و التسعيرة بالعملة الأجنبية.
- **التسعيرة غير المباشرة:** و هي عدد العملات الوطنية الذي تستطيع أن تشتريه وحدة واحدة من عملة أجنبية، أي القاعدة تكون بالعملة الأجنبية و التسعيرة بالعملة الوطنية.

2-أشكال سعر الصرف:

تتمثل أهم أشكال سعر الصرف فيما يلي:[2]

1.2.سعر الصرف الإسمي:

---

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، "سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية- نظرية و تطبيقات"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2011، ص 22- 23.

[2] لحلو موسى بخاري، "سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت- لبنان، 2010، ص 120- 121.

يعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، و يؤدي التعادل بين عنصري العرض و الطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف إسمية يتم على أساسها تبادل العملات.

2.2.سعر الصرف الحقيقي:

هو سعر الصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار الأسعار في بلدين، فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (P) و في البلد الأجنبي هو (P^*) و كان (E) هو سعر الصرف الإسمي فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي:

$$€ = E\ P^* / P$$

حيث يعكس € الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

3.2.سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الإسمي معدلا بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية و المحلية، و يعتبر هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج.

4.2.سعر الصرف التوازني:

هو السعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.

3-العوامل المؤثرة في سعر الصرف: أهمها:

1.3.مستويات الأسعار النسبية:

عندما ترتفع أسعار السلع المحلية مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة، ينخفض الطلب على الصادرات و يرتفع على الواردات، و من ثم ينخفض سعر صرف العملة الوطنية.

2.3.التعريفات الجمركية و القيود الكمية:

إن مختلف حواجز التجارة الخارجية سواء قيود تعريفية (رسوم جمركية) أو قيود كمية (الحصص الكمية و تراخيص الاستيراد)، تزيد من الطلب على السلع المحلية و تقلل من الطلب على السلع الاجنبية و من ثم يتجه سعر صرف العملة الوطنية نحو الارتفاع و العكس.

3.3.الانتاجية:

الدولة التي تتميز بإنتاجية أكثر من غيرها تنخفض أسعار سلعها المحلية و بالتالي يزداد الطلب على سلعها و من ثم يزداد سعر صرف عملتها.

4.3.تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية:

تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية، و بالتالي ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية مقابل انخفاض سعر الصرف العملة الوطنية.

4-أنظمة الصرف: يوجد 3 أنظمة هي:

1.4.نظام سعر الصرف الثابت:

و هو نظام لا يتغير فيه سعر الصرف حتى بعد مدة زمنية و من ثم لا توجد فيه أخطار صرف، و كان هذا النظام سائدا خلال نظام الذهب، و كذلك خلال نظام بريتن وودز (نظام الارتباط بالدولار)، لكنه إنهار سنة 1971.

2.4.نظام سعر الصرف الحر أو العائم (التعويم الحر):

جاء بعد انهيار نظام سعر الصرف الثابت، و في هذا النظام يتحدد سعر صرف أي عملة على أساس العرض و الطلب عليها، أي يترك لسعر الصرف حرية التغير بشكل مستمر عبر الزمن بما يتفق و قوى السوق، و يقتصر تدخل السلطات في هذه الحالة على التأثير على سرعة التغير في سعر الصرف فقط و ليس الحد من ذلك التغير.[3]

3.4.نظام سعر الصرف المدار (العائم جزئيا):

[3] غازي عبد الرزاق النقاش، "التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2006، ص 258.

في هذا النوع يتدخل البنك المركزي لتعديل سعر صرف العملة الوطنية في حال ارتفعت وفقا لقوى السوق بشكل مفرط يضر بالاقتصاد أو انخفضت بشكل مفرط يضر بالاقتصاد، و يكون ذلك بتدخل البنك المركزي في سوق الصرف مشتريا لعملات أجنبية أو بائعا لها مقابل العملة المحلية.

5- النظريات المفسرة لسعر الصرف:

و هي نظريات تبين كيف يتم تحديد أسعار الصرف وهي:

1.5..نظرية تعادل القدرة الشرائية:

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) عندما أصدر كتابه الذي يحمل عنوان "النقود و أسعار الصرف الأجنبية" بعد عام 1914، تقوم هذه النظرية على أساس قانون "السعر الوحيد"، الذي يقوم على فكرة مفادها أن الصرف الخارجي محكوم بالأسعار الداخلية، حيث يرى كاسل أن سعر أي عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة و عملة دولة أخرى يتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين[4]، بحيث يؤدي إلى تعادل القدرة الشرائية لكل عملة، أي سعر الصرف التوازني لعملتين هو السعر الذي يساوي بين القوة الشرائية لهما، أي هو سعر الصرف الذي يؤدي إلى تحويل عملة وطنية إلى قدر من العملة الأجنبية ينبغي أن يسمح بشراء نفس القدر من السلع و الخدمات في الدواتين.

2.5.نظرية تعادل أسعار الفائدة:

قام بصياغة هذه النظرية "جون مينار كينز" سنة 1923، و هي نظرية تربط تغيرات سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف الدول.

ترى هذه النظرية أن ارتفاع سعر الفائدة في دولة ما مقارنة بدول أخرى يؤدي الى جذب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في هذه الدولة بهدف الحصول على أرباح، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة و بالتالي ارتفاع سعر صرفها.

---

[4] سمير فخري نعمة، "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات"، دار اليازوري، عمان-الأردن، 2011، ص 20- 21.

3.5.نظرية كمية النقود:

تفسر هذه النظرية التغيرات في سعر الصرف بناء على كمية النقود، فزيادة الكتلة النقدية في بلد ما يؤدي إلى زيادة الأسعار في هذا البلد و كنتيجة لذلك فان صادراته سوف تقل بينما وارداته ترتفع، و هذا يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية و ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية.